

## من تسيير المعلومات إلى الذكاء الاقتصادي مرجعية نظرية للمفهوم.

أ. الحاج سالم عطية

قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية علوم والإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 3

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال عرض التحول العلمي الحاصل في مجال تعامل المؤسسة مع المعلومة، فنظرا للقيمة المتزايدة لتعامل مختلف المؤسسات مع المعلومات، مع ما أصبحت تكتسيه هذه الأخيرة من أهمية نتيجة امداد القرار بالطاقة اللازمة لضمان ديمومتها. زاد تعلق البحوث والدراسات الاكاديمية بهذا المجال المهتم بالمعلومات وعلاقتها بالمؤسسات مما جعله مجالاً ثريا وخصبا جذب اليه العديد من الاكاديميين من مختلف الاتجاهات البحثية، هذا بدوره ولد ابداعا لكيفية تعامل المؤسسة مع المعلومة جسد في ميلاد ما اصبح يسمى بالذكاء الاقتصادي الذي لا يزال يعاني غيابا في واقع مؤسساتنا، وبعيدا عن اهتمامات باحثينا في الجزائر وهو ما دفع بنا الى محاولة تقديم هذا المفهوم مع الإشارة الى مختلف الاتجاهات البحثية التي تولدت عنه.

مقدمة:

تتحول المجتمعات وبصورة غير مسبوقه نحو اعتمادها المتسارع على المعلومات، وقد طبع ذلك مختلف مناحي الحياة بما ولاسيما اقتصادياتها، ولقد وصف "توفلر" في كتابه تحول السلطة هذا الوضع بقوله: "...فالنظام المتسارع الجديد لخلق الثروة يعتمد على تبادل البيانات والمعلومات والمعارف، وهو نظام موغل في الرمزية... إذ لم تكن هناك معرفة يتم تبادلها لا تكون هناك ثروة جديدة تخلق...".<sup>1</sup> فلم يعد هناك من شيء يضمن ارتكاز واستقرار واستمرار الاقتصاد الحديث الموغل في الرمزية إلا من خلال قدرته على تحريك المعلومات والمعارف بين فاعليه.

ويتميز الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة بجملة من الخصائص المتعلقة بالأساس بالتسارع في وتيرة الابتكارات، والتحول في نمط إنتاج المعارف. أضف إلى ذلك تصاعد الاعتماد عليها فالتحولات الكبيرة والسريعة التي يشهدها الاقتصاد اليوم، والتي يصعب

حصرها، حتمت على المؤسسة كنسق فرعي ضمن هذا الوضع ضرورة التأقلم والتكيف مع المحيط بهدف صياغة سياسة مسايرة، أو تأثير.

فلم يعد شرط بقاء المؤسسة في الوسط الاقتصادي مرتبطا بالتحكم في أداء النشاط، أو الحرفة، أو المهنة الممارسة. ولكن ظل ذلك مرتبطا بضرورة مراعاة متطلبات فلسفة المحيط الاقتصادي، كاحترام المعايير الاجتماعية، وإتباع الأنماط التقنية، ومعايير الجودة والنوعية، والإنتاج الواسع، ومراعاة حاجيات الزبائن، والسرعة في الاستجابة... الخ.

فعلى العكس من الماضي حيث كان المستهلك لا يملك إلا القدرة على الصبر أمام ما تعرضه المؤسسة، فإن الاقتصاد الحديث يجعل من المستهلك ملكا ويضعه في أولوية الأولويات بل أن سياسة المؤسسة ككل تقوم على ما يعرضه الزبائن من حاجيات لتعتمد كعوامل محيطة ينبغي تخصيص جهود لفهمها والتعامل معها. وكل تفريط فيها يقضي بدنو المؤسسة نحو الزوال الحتمي.

من هذا المنطلق القائم على ضرورة فهم المحيط تنبع أهمية المعلومات واستخداماتها الإستراتيجية في حياة المؤسسة، الأمر الذي منح ثنائية (معلومات، مؤسسة) المكانة البارزة في أبحاث التنظيم الحديث. فما هي التطورات المفاهيمية الحاصلة على صعيد الاهتمام بالمعلومات بالمؤسسة؟ وفيما تتجلى اهم محدداتها؟

### 1 من المعلومات إلى الذكاء الاقتصادي:

لقد أعادت المعلومات تقسيم الأدوار بين الفاعلين داخل المؤسسة كتنظيم، بل وفي تحديد من يملكون أكبر سلطة بها، فإذا كانت السلطة بحسب الطرح "التوفليري" هي أنها المقابل المبادل للرغبة، فإن أي شيء يمكن أن يشبع رغبة ما، يكون مصدرا محتملا للسلطة وبهذا تتحول المعلومات المفيدة والنافعة والوجيهة كمصدر للسلطة لمن يملكها بالمؤسسة، فالأدوار المهمة اليوم مرتبطة بتلك التي تسمح بتغذية نافعة للمؤسسة بطاقة من المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الصائبة الضامنة لديمومتها في الوسط التنافسي.

وقد أثارت ثنائية (معلومات، مؤسسة) انتباه العديد من الأكاديميين الذين حاولوا تقديم مقاربات بشأنها، وراحت بعضا من هذه المقاربات تثبت أن مدى نجاعة وقدرة تنافسية

المؤسسات مرهونة بقدرتها على حسن تسييرها للمعلومات، وتقع المقاربات في مفترق تلاقي العديد من التخصصات، فهي موضوع يهتم علوم التسيير، والعلوم القانونية، والعلوم الاقتصادية، وعلوم الإعلام الآلي، وعلوم الإعلام الاتصال.

كما أن البحوث الأكاديمية بشأن الموضوع الخاص بالمعلومات والمؤسسة قد نحى منحى مختلفا عما سبق. فلم تعد أطروحاتها تنحصر في نطاق الرؤية التقليدية، بل تعدتها إلى نظرة تركز على محاولة الاستشراف، من خلال إخضاع تسيير المعلومات بالمؤسسة لسيرورة جديدة هي نفسها سيرورة حياة المعلومة، تبدأ بتحديد الحاجة إليها، ثم إلى جمعها ومعالجتها، ثم إلى تحليلها، وإلى توزيعها على مستحقيها لتحقيق أهداف المؤسسة، مع مراعاة الطابع القانوني والأخلاقي في الحصول عليها، وضمنان حمايتها كإرث حقيقي.

وإن كانت المعلومات ذات تواجد قديم بكيان المؤسسة، فإن الاهتمام بتسييرها قاد إلى تثمينها وتحويلها من الحالة الخام إلى معلومات نافعة، حيث أصبح ينظر إليها كعامل فاعل ومهم في أي محاولة لفهم سلوكيات المؤسسة، وهو ما أفضى إلى ميلاد مفهوم الذكاء الاقتصادي للتعبير عن حالة من الوعي بدور المعلومات في علاقتها بأي نسق كان، ويأتي المفهوم كسيرورة لضمان تفاعلية النسق أو التنظيم -وهنا المؤسسة- مع محيطها، والذي يسمح بتحديد حاجات المؤسسة للمعلومات، ثم إلى جمعها من المحيط، ثم إلى معالجتها بهدف انتقاء النافع منها، ليتم تحليل ومعالجة هذه المعلومات في إطار السياق التفاعلي، وتكون المؤسسة حين قيامها بهذا الجهد قد كونت تراكما معلوماتيا يرصد بجلاء حالة المحيط ليوضع في أيدي طالبها أو مستحقيها بغرض تحويلها إلى شكل قرارات مناسبة ومفيدة لتحقيق الأهداف، مما يكسب المؤسسة القدرة على تعديل علاقات قوى المحيط لصالحها وبالتالي ضمان التأثير عليه. على أن يحظى الإرث المعلوماتي للمؤسسة بسياسة للحماية تضمن بعده عن كل أسباب التسرب والضياع.

يبقى أداء هذه الوظائف الرئيسية الثلاث للذكاء الاقتصادي المتمثلة بالأساس في اليقظة، والتأثير، والحماية، مرهونا بجملة من الأبعاد الهامة لنجاح الأداء الوظيفي للذكاء الاقتصادي في المؤسسة، إذ يبدو التنظيم كضرورة ينبغي أن يتجلى من خلالها الذكاء الاقتصادي في المؤسسة ويبلغ أرقى أشكاله باعتماده على متغير أساسي وهو الشكل الشبكي، يضمن من خلاله الذكاء الاقتصادي دورا أكبر وأداء أحسن. وأمام التحولات في مجال مرتكزات تحويل ومعالجة

المعلومات، وباعتبار الذكاء الاقتصادي حالة من الوعي فإنه يقدم التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على أنها العقيدة الجديدة التي تفي بضمان تفاعلية الأنساق مع محيطها نظرا لدورها الكبير في مجال الحصول على المعلومات وتحريكها وفقا للوجهة المرغوبة وبالسرعة المطلوبة. ومن جانب آخر تتطلب سيوررة الحصول على المعلومات واستعمالها من قبل المؤسسة حزما وصرامة في الالتزام بأخلاقيات معينة.

إن التنظيم الشبكي والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال واحترام أخلاقيات معينة في مجال التعامل بالمعلومات، هي الأبعاد الثلاثة التي ينبغي أن يتم استنطاقها من ضمن التراث العلمي بشأن مفهوم الذكاء الاقتصادي.

إن جملة الوظائف الثلاث والمتمثلة في اليقظة، والتأثير، والحماية، وكذا جملة الأبعاد الثلاث التنظيم الشبكي، واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، والالتزام بأخلاقيات تسيير المعلومات، هي زاوية نظر مهمة لفهم الذكاء الاقتصادي ككل وإلى واقع حالة الوعي بالمعلومات هذه ضمن المؤسسات، باعتبارها المقاربة التي يمكن أن تسمح فيما بعد من فهم سلوكياتها في تعاملها مع المعلومات.

## 2 مفهوم الذكاء الاقتصادي:

يعتبر "هنز بيتر لوهن" Hans peter luhn صاحب أقدم تعريف للذكاء الاقتصادي " Business intelligence " في سنة (1958) إذ يعرفه «على أنه كل نظام للاتصال يخدم تسيير النشاطات بمعنى أوسع، يمكن اعتباره نظاما ذكيا. ويمكن تعريف الذكاء بمعنى عام على أنه القدرة على فهم العلاقات ما بين الأحداث الجارية بشكل يقود الفعل نحو الهدف المرغوب»<sup>2</sup>.

يعتبر "لوهن" Luhn " أحد الرواد في علوم الإعلام، شغل منصب ضابط في الاتصالات في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، عمل بعدها في شركة (إي، بي، أم) (IBM) كمهندس، حيث يعتبر أول من قدم محاولاته لحل مشاكل تنظيم وتخزين الوثائق بواسطة الإعلام الآلي<sup>3</sup>.

وحسب "Luhn" فإن نظام الذكاء الاقتصادي، هو منهج آلي يوفر خدمة للباحثين والمهندسين ويدل تعريفه الأول هذا على الارتباط الوثيق مابين الذكاء الاقتصادي والفعل أو النشاط.

وقد استخدم "سيمون" "Simon" 1960 مفهوم الذكاء والذي يؤكد على استعارته من الأبجديات العسكرية الأنجلو-ساكسونية لأجل تحديد المرحلة الأولى من المراحل الثلاث في سيرورة اتخاذ القرار، فمرحلة الذكاء هي مرحلة استكشاف المحيط بهدف تحديد الوضعيات<sup>4</sup>. في حين يعتبر "ويلينسكي" "Wilinsky" 1967 هو الذي قدم وبشكل واضح المفهوم الحديث للذكاء الاقتصادي، وكان ذلك تحت اسم "الذكاء التنظيمي" (organisationnelle intelligence) وهو يعرفه على أنه: «مشكل جمع ومعالجة وتحليل وإيصال المعلومة الضرورية لسيرورة اتخاذ القرار»<sup>5</sup>

وقد طرح "ويلينسكي" إشكاليتين لازالتا تشغلان الكثير من الباحثين، تتعلق الأولى بالإستراتيجيات المشتركة، والشراكة بين الحكومات والمؤسسات لإنتاج المعرفة المشتركة للدفاع عن التنافسية، أما الثانية فتتعلق بأهمية المعرفة في الاقتصاد والصناعة كمحرك إستراتيجي للتطوير والتغيير.

فإذا كانت المعلومة مصدرا للسلطة، فهي كذلك مصدرا للغموض، وهنا نشير إلى فكرة كثرة المعلومة تقتل المعلومة، والتي سبقت الإشارة إليها، ويعتبر هذا جانبا من العجز الذي تلاقيه المؤسسة والذي يزيد حسب "ويلينسكي" من حدة المشاكل التي يلاقيها الذكاء الاقتصادي. فغالبا ما يتأثر الذكاء الاقتصادي سلبا نتيجة لسوء تسيير المعلومة.

وحسب "ويلينسكي" دائما فإن تطوير التنظيمات الذكية، وحمايتها من الأمراض ذات العلاقة بسوء تسيير المعلومة، يرتبط بسلوكيات أصحاب القرار، ونظرتهم للمعرفة كما يرتبط من جانب آخر بقدره محترفي المعلومات على التأثير في الإستراتيجيات. فمن الضروري حسب "توحيد النظرة إلى كل من الذكاء الاقتصادي من جهة وإلى القيادة الإستراتيجية، وسيرورة اتخاذ القرار من جهة أخرى، فالذكاء الاقتصادي لا يقوم على التراكم المشوش للمعلومات، ولكنه يعني إنتاج المعرفة ذات المنفعة العملية".

أما "هنري مارترو" "HENRI Martre" وهو رئيس فوج العمل حول «الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسات» والذي عمل لصالح المحافظة العامة للتخطيط الفرنسية سنة 1994 فيعتبر كمعلم ومصدر أساسي لمختلف البحوث التي تناولت مفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، بل يعتبر لدى الكثيرين منهم بداية حقيقية للحديث عن المفهوم في فرنسا وبذلك يعتبر واضع القاعدة النظرية التي أسست للمفهوم بهذا البلد<sup>6</sup>.

يعتبر تقرير "مارترو" أن التسيير الإستراتيجي للمعلومة الاقتصادية أصبح أحد المحركات الأساسية لضمان الفعالية الشاملة للمؤسسات وللدول على حد سواء، فالإستراتيجية الصناعية أصبحت تعتمد بشكل واسع على قدرة المؤسسات على الوصول إلى المعلومات الإستراتيجية، بشكل يسمح لها بالتنبؤ بالأسواق في المستقبل، كما يسمح لها من جانب ثاني بوضع الإستراتيجيات التنافسية.

وقد قدم تقرير "مارترو" تعريفا للذكاء الاقتصادي على أنه «مجموعة النشاطات المنسقة للبحث عن المعلومة، النافعة، ومعالجتها، وتوزيعها على الفاعلين الاقتصاديين بهدف استغلالها. هذه النشاطات تتم بصفة قانونية، مع جميع ضمانات الحماية اللازمة لحفظ تراث المؤسسة، وضمن أحسن ظروف للنوعية، والآجال والتكاليف»<sup>7</sup>.

وتعرف المعلومة النافعة المشار إليها في التعريف، بحسب نفس التقرير على أنها «تلك المعلومة التي نكون بحاجة إليها في مختلف مستويات اتخاذ القرار في المؤسسة، لأجل إعداد ووضع حيز التنفيذ، وبشكل منسق الإستراتيجية، والمنهجيات الضرورية للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة من قبل المؤسسة، بهدف تحسين وضعيتها في إطار محيطها التنافسي»<sup>8</sup>.

وقد قدم تقرير "مارترو" نموذجا للذكاء الاقتصادي يقوم على ثلاثة شروط أساسية ويتعلق الأمر بديمومة الممارسة، واستمرارية استعمال التقنيات، والحضور الدائم في الاستراتيجيات المطبقة في المؤسسة<sup>9</sup>.

يعد تقرير "مارترو" تاريخيا، بمثابة رسالة مزدوجة من السلطة العمومية الفرنسية إلى كل المؤسسات في جو أصبح الحديث فيه عن زوال الحدود، فهي (السلطة) تقول لهم أنه قد حان الوقت لأن تأخذوا بعين الاعتبار المعلومة كبعد إستراتيجي ضمن الديناميكية التنافسية، كما أنها

تحدد مجال تدخلها من خلال ضمانها لوظيفة المعلم، والمنظم، وعلى كل متدخل أن يتحمل ما عليه في حدود المستوى الذي يلقي على عاتقه.

في حين نجد معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني "IH DEN" بفرنسا والذي قدم إسهاما ميدانيا في مجال دراسة مفهوم الذكاء الاقتصادي يعرف المفهوم على أنه «طريقة منظمة، في خدمة إدارة الأعمال الإستراتيجية للمؤسسة، تهدف إلى تحسين تنافسيتها عن طريق جمع، ومعالجة المعلومات، وتوزيع المعارف النافعة للتحكم في محيط المؤسسة (المنافع والتهديدات)، هذه السيرة المساعدة في عملية اتخاذ القرار تستعمل وسائل متميزة، وتقوم على تعبئة المستخدمين كما تقوم على دعم شبكة داخلية وخارجية»<sup>10</sup>.

وقد اعتمد المعهد في تعريفه على تحليل تعاريف 950 مسيرا فرنسيا نتيجة قيام المعهد بتحقيق ميداني بشأن المفهوم، وقد قدم المعهد هذا التعريف بعد أن أشار إلى جملة الأدبيات في اللغات الأربعة وهي الإنجليزية، الإيطالية، الإسبانية والألمانية، وقد خلص في نهاية مقارنته لهذه الأدبيات<sup>11</sup> إلى ما يلي :

- إن ميلاد المفهوم كان في المؤسسة، بالرغم من عمل بعض الهيئات الإدارية أو المهنية على استغلال ثمار هذا الميلاد لصالحها.
- إن الإشكالية الأساسية التي يقوم عليها المفهوم هي إنتاج المعرفة المرتبطة بالمحيط الخارجي وبالخصوص تلك المرتبطة بالمعطيات التنافسية والتكنولوجيا الراهنة والمستقبلية.
- إنه يعني «الذكاء الاقتصادي» سيرة المعلومة واتخاذ القرارات الخاصة بالإطارات العليا ومسيري المؤسسات.

في حين نجد أن "فريدريك بغيون" "Frédérique PEGNION" يعرف الذكاء الاقتصادي على أنه «مجموعة من المفاهيم، المناهج، والوسائل، والتي توحد كل الأفعال والنشاطات المترابطة للبحث والحصول على المعلومات النافعة، ومعالجتها، وتخزينها، وتوزيعها لصالح المؤسسات بشكل منفرد أو في شكل شبكي في إطار إستراتيجية مشتركة»<sup>12</sup>.

وتعرفه الباحثة "نجوى بوعكة" على أنه: «طريقة للتنبؤ واستشراف المستقبل، باستعمال المعلومة في أفعال ونشاطات ملموسة. تسمح هذه المعلومات بالتصرف أو الرد على الأحداث،

أو الإجابة عن الأهداف الخاصة بالمؤسسة»<sup>13</sup>.

أما "فرونك بيلينج" "BULING Frank" فالذكاء الاقتصادي بالنسبة إليه هو: «نظام ناتج عن مختلف المجالات والتخصصات العلمية، والتي تؤلف منهجية، وتنظيم، وأدوات»<sup>14</sup>.

أما "بيرتراند ديلاكروا" "Bertran DELACROIX" فيرى أن الذكاء الاقتصادي هو: «مجموعة من المفاهيم، المناهج، والوسائل الموحدة لكل نشاطات التنسيق والبحث والحصول على المعلومة النافعة ومعالجتها، وتخزينها وتوزيعها لصالح المؤسسات بشكل فردي أو من خلال شبكات في إطار إستراتيجية مشتركة، هذه السيرورات المترابطة، والدائمة والمتكررة تقود إلى تعديلات مهمة في سلوكيات الأفراد والجماعات وتحدث تحولات في آليات اتخاذ القرار»<sup>15</sup>.

بينما "الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي" "AFDIE" ترى الذكاء الاقتصادي على أنه: «ديناميكية للبناء الجماعي، نابعة من اقتناع ومسؤولية الجميع، تقوم على اتفاق الجميع واستعمالهم للمعلومة في فعل اقتصادي آني ولاحق. كما تقوم على مبدأ التنسيق، وهو مرافق بتطورات عميقة لثقافة المؤسسة ولقدرة بناء المستقبل في مقابل الأحداث المريبة وفي الأخير يسمح بالحصول على أولويات إستراتيجية من أجل تكوين أولوية تنافسية فعالة ومستدامة»<sup>16</sup>.

ويعرف "فيليب كلارك" "Phillipe CLERC" الذكاء الاقتصادي على أنه: «مجموعة من النشاطات المترابطة للبحث عن المعلومة النافعة للفاعلين الاقتصاديين، ومعالجتها، وحفظها. والتي يتم الحصول عليها بطريقة شرعية وهو يمدد مختلف نشاطات اليقظة وحماية التراث لضم استراتيجيات التأثير والحقائق الثقافية المرتبطة بكل مؤسسة، وبكل جهة. وهو يتميز بثلاث وظائف رئيسية: التحكم في التراث العلمي والتقني، وكشف التهديدات والمنافع، وإعداد استراتيجيات التأثير لخدمة مصلحة الدولة أو المؤسسة. فالذكاء الاقتصادي يشكل أداة



متكاملة للفهم الدائم لحقيقة الأسواق، والتقنيات ولأنماط تفكير المنافسين والشركاء، ولثقافتهم، ورغباتهم ولقدراهم الفعلية»<sup>17</sup>.

أما "ألين ديبري" و"ديارد" "Alain Dubré" et "Duhard" فيعرفان الذكاء الاقتصادي على أنه: «وسيلة مساعدة على اتخاذ القرار، وهو يقوم على معلومة القرار، بمعنى أن المعلومة تشكل مورد إستراتيجي للمؤسسة. وهدفها هو تقليل الشك بهدف جعل القرار غير عشوائي»<sup>18</sup>.

أما كل من "بوشارد" و"توماس" "Bouchard et B.Thomas" فيعرفان الذكاء الاقتصادي على أنه: «سيرورة دائمة ومستدامة لاكتشاف معنى الحقيقة الاقتصادية، ورغبات الفاعلين في السوق بناء على أهداف دقيقة، والتي تبلغ نتائجها في الوقت المناسب لصاحب القرار ومنظم الفعل»<sup>19</sup>.

ويعرفه "ماركون كريستيان" "Christian MARCON" على أنه: «هو تصميم التسيير الإستراتيجي الذي يبحث بشكل عام لثمين علاقة التنظيم بالمحيط، عن طريق ذكاء جماعي متواصل للمعلومات المفتوحة المميزة لهذه العلاقة»<sup>20</sup>.

ويقدمه "ستيفن غوريا" "Stephane GORIA" بكونه: «مجموعة من الاهتمامات بالمعلومات الموجهة لتحسين فعالية التنظيم من خلال تحسين طريقة تسيير، وحفظ المحيط المعلوماتي للتنظيم، والذي يكون بالخصوص ذو علاقة مع سيرورة اتخاذ القرار»<sup>21</sup>.

ويعرف "ريفيلي" "C.Revelli" الذكاء الاقتصادي على أنه: «سيرورة جمع ومعالجة وتوزيع للمعلومة الهادفة إلى التقليل من الشك حين اتخاذ كل القرارات الإستراتيجية»<sup>22</sup>.

أما "جيرومي ديبري" "Jeromé Dupré" فيرى أن الذكاء الاقتصادي: «هو فكرة جديدة تشتمل على مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بأمن المعلومة، والتي تتضمن بالخصوص حمايتها وتسييرها الإستراتيجي لغاية اتخاذ القرار، أو لأجل القيام بأفعال تأثير لصالح المؤسسة، أو الدولة. وفي الغالب ما يقدم كطريقة مشتركة للبحث عن المعلومة وتقاسمها في إطار نمط تنظيمي، وهو يندرج ضمن البراد يغم الجديد للحرب الاقتصادية»<sup>23</sup>.

و يعرف **Alain juillet** المسؤول الأعلى المكلف بالذكاء الاقتصادي لدى الوزير الأول الفرنسي الذكاء الاقتصادي على أنه: «التحكم في المعلومة الإستراتيجية وحمايتها والتي تعطي الأولوية لرئيس المؤسسة لتحسين قراره وللمعلومة ثلاث أهداف، التنافسية للنسيج الصناعي، أمن الاقتصاد والمؤسسات، وتقوية تأثير دولتنا.»<sup>24</sup>

ويبقى أن المفهوم ورغم حداثة الدراسات المهمة به إلا أنه حضي بحجم كبير من التعاريف التي أوردنا بعضا منها، مع الإشارة إلى أن هذه التعاريف لا تعني الحصر الكامل للاجتهادات النظرية بشأن المفهوم ولكنها تلك التعاريف التي أسست له.

### 3 تصنيف الاتجاهات الفكرية لمفهوم الذكاء الاقتصادي:

بناء على ما تقدم عرضه من تعاريف للذكاء الاقتصادي فإنه يمكن تصنيف أصحابها إلى ثلاثة اتجاهات فكرية اساسي. طبعت بتأثيرها الرؤية لمفهوم الذكاء الاقتصادي وهي الاتجاه العسكري والاتجاه الاقتصادي والاتجاه الأخلاقي والرقمي.

أ **الاتجاه العسكري**: يقوم غالبية الباحثين بالتأسيس لتعريف الذكاء الاقتصادي انطلاقا من مفاهيم عسكرية بل أنهم يرون أن الإرهاصات الأولى لميلاد المفهوم كانت امتدادا للغة الجيش وبذلك فهم يربطون الذكاء الاقتصادي بعدد من المفاهيم ذات العلاقة بفنون الحرب، وبشكل دقيق بفن الاستعلامات، والاستخبارات العسكرية. ونجد في هذا الشأن أن كل من "Baumard" "بومار" و"هاريبولوت" Harbulot" يعتمدان مفهوم الحرب الاقتصادية عند الحديث عن الذكاء الاقتصادي، ومثلهما كل من "غيشارداز" Guichardz" في كتابه "حرب المعلومات" "infoguéré" "وباتريك آلان-ديبري" Patrice-Allain dupré" وهم أصحاب مقاربات تعتمد في تحليلها لمفهوم الذكاء الاقتصادي على نظرة عسكرية سواء من حيث المفاهيم المعتمدة أو من حيث استعراضها للمسار التاريخي للمفهوم، إذ تعود في ذلك إلى اعتباره إرثا لانشغالات مختلف المسؤولين العسكريين من جانب محاولة فهم العدو وعدم إتاحة الفرصة له، من خلال الرفع من القدرة على الاستخبار والاستعلام والتقليل من الشك، والتصدي لمصالح استخبارات العدو.

وتكمن إفادة المقاربة العسكرية للمفهوم، فيما يسمى بدورة حياة الاستعلامات وكذا التقنيات الخاصة بتأهيل، واستعمال مصادر المعلومات. فدورة حياة الاستعلامات تقدم الاستعلامات على أنها سيرورة متكونة من أربع مراحل كبيرة، استطاعت أن تلج كمفاهيم إلى الاقتصاد، وإلى حياة المؤسسة ليستفيد منها الذكاء الاقتصادي باعتبار أنه يركز على دورة حياة المعلومة والتي هي نفسها دورة حياة الاستعلامات.

وتترجم جوانب تأثير المقاربة العسكرية في مفهوم الذكاء الاقتصادي من خلال فكرة العداء الذي طبع بعضا من تعاريف الذكاء الاقتصادي والمقصود به هو أن المؤسسات أصبحت تنظر لبعضها البعض من منطلق العداء وليس التنافس، وهي التعاريف التي حملت البيقظة على أنها فن الحرب، من أحد منافعها الاحتراز من هجمات الأعداء إضافة إلى اعتماد مفهومى الدفاع والاستراتيجية في تعريف الذكاء الاقتصادي وإلى ظهور الذكاء الاقتصادي المضاد انطلاقا من مفهوم الجوسسة المضادة.

#### ب الاتجاه الاقتصادي : منذ أن بدأت المؤسسات تساهم في تنمية التجارة وبالتالي

المنافسة، اتجهت اهتمامات أصحاب المؤسسات إلى أحسن الوسائل والسبل التي تسمح لهم من التموقع والبقاء في السوق وكذا إلى تسيير مواردهم البشرية وممتلكاتهم، وقد صبغ الاتجاه الاقتصادي بعضا من تعاريف الذكاء الاقتصادي، إذ يبدو ذلك واضحا من خلال اعتبار الذكاء الاقتصادي كقدرة على الدمج الفعال للمعارف العملية وللمؤهلات الداخلية والخارجية للمؤسسة لأجل حل مشكل معين، وهي الرؤية التي قدمتها الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي ويمكن إيعاز التأثيرات الأخرى للاتجاه الاقتصادي على مفهوم الذكاء الاقتصادي إلى المقاربة التنافسية للأسواق، وإلى موقع وأهمية صاحب المؤسسة (مالك القرار) يعني الشخص الذي ينبغي أن يقرر في الأخير بشأن التوجهات الإستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقاربة التنافسية هي مقاربة معاكسة تماما، ومخالفة للمقاربة العسكرية في نظرتها لمفهوم الذكاء الاقتصادي. فهي لا تنظر للمنافسين على أنهم أعداء ينبغي للمؤسسة التخلص منهم. ولكنهم منافسين ينبغي التموقع بالنسبة إليهم والاستلهام منهم لأجل تحسين الوضعية في السوق.

وتخص المقاربة التنافسية بحث المؤسسة عن وضعية استراتيجية بالنسبة للسوق وللمنافسين. وقد صبغت هذه المقاربة بعضا من التعاريف المقدمة للذكاء الاقتصادي، والتي اهتمت بضرورة معرفة المحيط الخاص بالمؤسسة لأجل استغلال المنافع وتجنب التهديدات. ونجد أثر اجتهادات "بورتر" "Porter" بشأن قوى السوق واضحة على غالبية تعاريف الذكاء الاقتصادي، والتي سمحت بتحديد المنهجية المساعدة على تحديد التوجهات الكفيلة بجمع المعلومات من المحيط لصالح المؤسسة. بما يسمح لها بالتوقيع في السوق. ليكون الذكاء الاقتصادي من وجهة المقاربة الاقتصادية شديد الارتباط بالمحيط المعلوماتي للمؤسسة، وكذا بالمنافع والتهديدات التي يفرزها المحيط.

أما من زاوية دمج وظائف إستراتيجيات التأثير والضغط كأحد أوجه الذكاء الاقتصادي فقد أفادت المقاربة الاقتصادية في تقديم عدد من المنهجيات بهدف وضعها حيز التنفيذ بشكل يفيد تجسيد الأفكار في أسواق لا يمكن الولوج إليها بشكل مباشر فالذكاء الاقتصادي حسب هذه المقاربة هو نشاط لتسيير شبكات الأشخاص، ليس لأجل الحصول على المعلومات فحسب، ولكن لأجل الاتصال والتأثير على المحيط.

كما أثر الاتجاه الاقتصادي من جانب ما قدمه بشأن مقاربة اتخاذ القرار، وحسب هذا التوجه فالهدف من الذكاء الاقتصادي هو مساعدة صاحب القرار من خلال تغذيته تغذية نافعة بمعلومات إستراتيجية أو ذات قيمة عالية، فهو يقدم العوامل الأساسية والضرورية من أجل التحديد الحسن للأولويات على المدين المتوسط والطويل.

**جـ الاتجاه الأخلاقي والرقمي:** تحمل بعضا من تعاريف الذكاء الاقتصادي جملة من المفاهيم المعبرة عن البعد الأخلاقي والتي جاءت للتصدي لتلك السمات والأوصاف السلبية التي ألحقت بالمفهوم جراء تأثره بالبعد العسكري والاتجاه الاقتصادي الراديكالي اللذان ولدا بعضا من المفاهيم السلبية الملحقة بالذكاء الاقتصادي كالاختبارات والجوسسة الاقتصادية ولعل أبرز مثال عن هذه التعاريف الأخلاقية الذي قدمه تقرير "ماتر" عام 1994م. أما عن الجانب الرقمي لهذا الاتجاه، فإن هناك العديد من التعاريف التي حملت تأثرها بعدد من التخصصات ذات العلاقة بالإعلام الآلي، ونظم المعلومات، والإعلام العلمي والتقني، إذ نجدها تقدم الذكاء الاقتصادي

باعتقاد مفاهيم تقنية كالأجهزة، والنظام، والإجراءات والسيرورة... الخ من المفاهيم المرتبطة بالمعارف التقنية لهذه التخصصات.

إذا كانت المعلومات على خلاف المعطيات والمعارف، هي الأساس الجوهرى لقيام أي إستراتيجية ضمن أي تنظيم كان، فإن الوصول إلى الأهداف الضامنة لتحقيقها لن يتأتى بمناى عن قرارات مناسبة بما يتيح للمؤسسة المحافظة على توازنها وضمان ديمومتها. وأمام الوضع المتسم بالانفجار المتعاطم للمعلومات، وزيادة أهميتها يصبح على المؤسسة كتنظيم أن تدرك مستوى معين من الوعي بالمعلومات، وأن تدبجه ضمن ثقافتها التسييرية للتعاطي الأنسب مع الحال المعلوماتى العجيب.

فالمؤسسة بحاجة إلى وعي، وإدراك، وفهم وتصرف تجاه كل ما يمليه عليها المحيط، إنما بذلك في حاجة ماسة إلى التأقلم أو التكيف، أو التأثير، فهي بحاجة إلى المعلومات. وإن منطقتها السليم في التعامل مع المعلومات يقوم بدرجة أولى على فهمها وتحديد ما تحتاجه من معلومات ثم إلى تجميعها، وترشيحها، وقراءتها وتحليلها. بما يضمن تقديم معاني ودلالات لهذه المعلومات ثم إلى توزيعها بما يجعل منها الأنسب في يد من يريدونها. وفي الوقت المناسب لأجل استغلالها بما يخدم أهداف المؤسسة ضمن محيطها.

وتستمر حالة الوعي لتحافظ على الإرث المعلوماتى المكتسب من قبل المؤسسة معتمدة على بنية تنظيمية معينة تستعين بالوسائل التكنولوجية لتسريع الحراك المعلوماتى مع مراعاة الانصياع لضوابط وأخلاقيات محددة.

#### 4 الخاتمة:

ومن وجهة نظرنا الخاصة يمكن تقديم الذكاء الاقتصادى على أنه حالة من الوعي تظهر في سيرورة متكاملة من الوظائف والأبعاد تسوق إلى ضمان الاهتمام بقيمة ودور المعلومات لأى تنظيم، وإرساء سلوك تنظيمى عقلاى كرافد لفاعليه الحراك المعلوماتى ودافع للحفاظ على استقرار التنظيم، وضمان ديمومته في ظل محيط متغير باستمرار. تقوم جملة الوظائف على الرصد والاستعلام والمراقبة الدائمة وبلا انقطاع لحيط المؤسسة بما يسمح لها من تكوين إرث معلوماتى يستوجب منها الحماية والمحافظة، ويقضى بوضع سياسة تأثيرية على المحيط بما يخدم مصالحها، يتم ذلك في إطار تنظيم شبكى مناسب معتمد على الوسائل التكنولوجيا الحديثة، مع الالتزام ضمن

هذه السيورة بأخلاقيات وضوابط محددة بالشكل الذي لا يجعل منها مصدرا للضرر غير الشرعي بمصالح الفاعلين الآخرين في المحيط.  
الهوامش:

<sup>1</sup> ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة فتحي بن شتوان ومراجعة نبيل عثمان، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1992، صفحة 28.

<sup>2</sup> Sophie. L, Les réalités de l'intelligence économique en PME , thèse de doctorat en science de gestion ,Université de Toulon et var 2002 ,p.18.

<sup>3</sup> Ibid., P. 18.

<sup>4</sup> Ibid., P. 19.

<sup>5</sup> Ibid., P. 19.

<sup>6</sup> F. BULINGE, pour une culture de l'information dans les Petites et Moyennes Organisations, un modèle incrémental d'intelligence économique, thèse de doctorat en science de l'information, Université de Toulon et Devou, 2002, p. 222.

<sup>7</sup> Henri MARTRE, l'intelligence économique et stratégie des entreprises, édit la documentation Française, Paris, 1994, p. 16.

<sup>8</sup> Ibid., p. 16.

<sup>9</sup> Ibid., p. 28.

<sup>10</sup> F.BOURNOIS, P-J.ROMANI,l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises Française,économica, Paris, 2000, p. 19.

<sup>11</sup> Ibid., p.12.

<sup>12</sup> Frédérique PEGNION, application de l'intelligence économique dans un système d'information stratégique universitaire, p. 29.

<sup>13</sup> NAJOUA.BOUAKA, Développement d'un modèle pour l'explication d'un problème décisionnel, thèse de Doctorat en Sciences de l'information, Université Nancy 2, 2004, p.22.

<sup>14</sup> BUILING Frank, op cit. p. 223.

<sup>15</sup> Bertran DELACROIX, la mesure de la valeur de l'information en intelligence économique, p. 58.

<sup>16</sup> Jean-Louis LEVET, intelligence économique, mode de pensée mode d'action, Economica, Paris, 2001, p.19.

<sup>17</sup> Guy Massé, Francaise.Thibaut, l'intelligence économique :un guide pour une économie de l'intelligence , de Boeck Université de Bruxelles,2001, p. 262.

<sup>18</sup> PATRICE. Alain Dubré, NATHALIE. Duhard, op.cit, p.17.

<sup>19</sup> Gyu Massé, Francaise.Thibaut. op.cit, p.41.

<sup>20</sup> Ibid. , p.37.

<sup>21</sup> Stephane GORIA, L'expression du problème dans la recherche d'information d'intermédiation territoriale, thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, 2006, p.17.

<sup>22</sup> Charles Abiodum Robert, Innotation pour la recherche d'information dans le contexte d'intelligence économique, thèse de Doctorat en science de l'information et de la communication Université Nancy2, 2007, p.41.

<sup>23</sup> Frédérique Peguion, Application de l'intelligence économique dans un système d'information stratégique Universitaire, thèse de Doctorat en science de l'information et de la communication Université Nancy2, 2006, p.37.

<sup>24</sup> Bourret. C, Éléments pour une approche de l'intelligence territoriale comme synergie de projets locaux pour développer une identité collective, Revue internationale de projectique 2008/1, n° 0, p. 82.